
تغيّرات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلاميين

فواز جرجس(*)

أستاذ في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية،
ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة لندن.

مقدمة

ينبغي أن تكون تساؤلاتنا المهمة عن التحولات التي شهدتها الأحزاب الإسلامية وجعلتها على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وعن الوعود والعهود التي أعطتها الأحزاب الإسلامية، وبخاصة الإخوان المسلمون وحركة النهضة، للدخول في حوار مع الولايات المتحدة، لا عمّا إذا شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلاميين تحوّلًا جذرياً. هناك نواح رئيسية أربع أبدت فيها الأحزاب الإسلامية استعداداً لمراعاة المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية، وهي الاقتصاد السياسي، والعلاقات بإسرائيل، والحرب على الإرهاب، والقضايا المتصلة بالهوية، ولا سيما وضع الأقليات. ولن يتسنّى لنا تقدير التحولات الدقيقة الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلاميين على حقيقتها ما لم نفهم التغيّرات التي طرأت على طريقة تعاطي الإسلاميين مع هذه القضايا الأربع.

لكن يجدر بنا البدء باستعراض تاريخي أولاً، إذ خلال العقدين المنصرمين، كانت الحكومات الغربية، وبخاصة الرأي المهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية، ترى أن الحركات الدينية، مثل الحركات الإسلامية، استبدادية ورجعية، وليس لديها القدرة ولا الإرادة لتتطور وتكيّف أنفسها مع التغيرات التي تشهدها المجتمعات عموماً، وأنها لا تستطيع التخلّي عن ميراثها وعدائها الأيديولوجي للغرب أيضاً. لذلك، أحجّت أمريكا وحلفاؤها الأوروبيون عن التعامل مع التيارات الإسلامية السائدة، بناء على تصوّر نموذج ثنائي للشرق الأوسط يشكّل فيه الأصوليون الإسلاميون البديل الوحيد للحكام المستبدين المواليين للغرب. وفي ذلك افتراض ضمني من جانب المسؤولين الغربيين بأنه لا وجود لطريق ثالث، أو رأي عام، ولكن

يوجد «شارع عربي» - كناية عن المفهوم القائل إنه إذا أُتيح للمسلمين التصويت في انتخابات، سينتقون الخيارات الخاطئة، وأن القوى الديمقراطية غير المجربة وغير المعروفة لن ترعي مصالح الولايات المتحدة في المنطقة بقدر رعاية الحكام المستبدين لها. وكما قال جين كيرك باتريك الذي كان سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، والذي اشتهر بظرفه في حديثه عن الديمقراطية والعرب: «العالم العربي هو الجزء الوحيد في العالم الذي هزَّ إيماني بأنه إذا أتحت لشعب اتخاذ القرار، فسوف يتخذ قرارات عقلانية تماماً»^(١).

اعتقد كبار واضعي السياسة الخارجية الأمريكية إلى حين نشوب الثورات العربية،

**إن إيران وإسرائيل هما
العدستان اللتان تنظر إدارة
أوباما من خلالهما إلى الثورات
العربية. هل ستكسب إيران
مرّة سياسية بسبب
الاضطرابات التي تعمّ الوطن
العربي، وكيف سيؤثر سقوط
مبارك في أمن إسرائيل؟**

ومنهم الرئيس أوباما، أن أغلب الإسلاميين معادون للغرب بطبيعتهم، ولا يمكن الوثوق بهم، ولن يلتزموا بمعاهدات السلام الموقعة مع إسرائيل، وسيسعون إلى بناء دول متعصبة تحكمها الشريعة أو القانون الإسلامي. وعندما سئل الرئيس أوباما قبل نشوب الثورات العربية إن كان يجدر بالولايات المتحدة التعامل مع الإخوان المسلمين، جاءت إجابته معبرة للغاية. قال إن الإخوان المسلمين غير جديرين بالثقة، ويتبنون آراء معادية للأمريكيين، ولن يلتزموا باتفاقية كامب دايفيد للسلام الموقعة مع إسرائيل. يجسد رده هذا الموقف الشديد الارتياح على أعلى

مستويات الحكومة الأمريكية بالإسلاميين. حتى إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ صعدت مواقف صنّاع السياسة الأمريكيين من الإسلاميين وحملتهم على تبني آراء منحازة ضدهم. المشكلة التي أرقّت المسؤولين الأمريكيين هي موقف الإسلاميين المتصلّب من فلسطين وإسرائيل وخطابهم المعادي للسياسة الخارجية الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أمر هنا، وهو أن وسط السياسة الخارجية الأمريكية لم يكن متفقاً ككلّ على معارضة الإسلاميين التقليديين، ذلك أن جدالاً مهماً في السياسة الخارجية دار في الولايات المتحدة قبل وقت طويل من الثورات العربية بشأن ما إذا كان ينبغي للولايات المتحدة التعامل مع الإسلاميين أصلاً، وتحديد آفاق ذلك الحوار إذا كان ينبغي ذلك. حاجت شريحة من مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية - المؤلفة أساساً من مؤسسات فكرية ليبرالية، مثل مؤسسة كارنيغي ومعهد بروكينغز (Brookings) - بأن الإسلاميين قد ابتعدوا عن جذورهم الاستبدادية، وأن أحزاباً مثل الإخوان المسلمين قد تخلّت عن شعاراتها المعادية للغرب، وأنها

(١) نقلًا عن: Martin Sieff, «New Challenge for West: Islamic Fundamentalism», *Washington Times*, 16/2/1992, and Fawaz A. Gerges, *America and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interests?* (New York; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999).

مستعدة للتقيد بقواعد اللعبة السياسية، وأن الأحزاب الإسلامية من بين أكثر الجهات الفاعلة نفوذاً في المجتمعات العربية والإسلامية، وأنها لن تختفي قريباً. وحاجج الليبراليون بأنه لا معنى لزعم أن التعامل مع الأحزاب الإسلامية سيمنحها شرعية، لأنها تتمتع بها أصلاً بفضل مساندة جماهيرها. الحاصل في نظرهم أنه يتعين على الولايات المتحدة التعامل مع الإسلاميين، إذ إنه لا سبيل إلى مرحلة انتقالية ديمقراطية في الوطن العربي من دونهم.

لكن لم يكن لهذه الآراء تأثير قوي إلى حين اندلاع الثورات العربية. فهجمات ١١ أيلول/سبتمبر عمّقت ارتياب مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية في جميع الإسلاميين وفي بدائل الحكام المستبدين المواليين للغرب. لذلك، ترسّخ الخوف من التيارات الإسلامية بعمامة، وليس من تنظيم القاعدة فقط، في المخيلة الغربية منذ ١١ أيلول/سبتمبر. وقد استغلّ الطغاة العرب المواليون للأمريكيين، مثل حسني مبارك، هذا البعع الإسلامي، وأسأوا استخدامه كأسلوب لإثارة الرعب لدرء الضغوط التي تمارسها عليهم راعيتهم القوة العظمى لفتح نظمهم السياسية المغلقة. استغلّوا هذا الخوف المتصور بتصوير أنفسهم شركاء في محاربة «المتطرفين» مثل الإخوان المسلمين. واستخدم مبارك بعبع الإخوان المسلمين حتى آخر يوم له في السلطة، حين طالبه ملايين المصريّين بالتّخّي، في تحذير الولايات المتحدة مما ينتظرها إن هو تنحّى عن السلطة. ومع بلوغ الأزمة السياسية أوجها في نهاية كانون الثاني/يناير، اتصل الرئيس باراك أوباما بحسني مبارك وحاول إيجاد طريقة لكي يُبعده عن الساحة بكرامة. ولخصّ مسؤول في البيت الأبيض ردّ مبارك بالآتي: «الإخوان المسلمون، الإخوان المسلمون، الإخوان المسلمون»^(٢). وأقرّت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في خطاب ألقته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وناقشت فيه ردّ واشنطن على الثورات العربية التي أطاحت بعدد من وكلاء الولايات المتحدة بالقول: «ظلّ الحكام الطغاة طوال سنين يقولون لشعوبهم إن عليهم القبول بالحكام المستبدين الذين يعرفونهم لتجنّب الإسلاميين الذين يخشونهم ... ولطالما قبلنا نحن بهذه الرواية»^(٣).

أولاً: الثورات العربية وإعادة واشنطن معايير مقاربتها

استخدمت الحكومة الأمريكية صلاتها بالمجلس العسكري الذي حكم مصر فور تنحّي مبارك (وكذلك مساعداتها العسكرية الكبيرة) للمطالبة بضمان تقييد دور الإخوان المسلمين في أية حكومة مستقبلية، فضلاً عن ضمان استمرار العلاقات بإسرائيل. وفي تموز/يوليو ٢٠١١، رصدت لجنة المخصّصات التابعة للكونغرس الأمريكي ١,٥٥ مليار دولار لمصر بشرط استخدام جزء منها في «البرامج والأنشطة المتعلقة بأمن الحدود في سيناء» لتسكين الهواجس

(٢) Ryan Lizza, «The Consequentialist: How the Arab Spring Remade Obama's Foreign Policy», *New Yorker* (2 May 2011); Juan Cole, *Engaging the Muslim World* (New York: Palgrave Macmillan, 2009), and Edward P. Djerejian and William Martin, *Danger and Opportunity: An American Ambassador's Journey through the Middle East* (New York: Threshold Editions, 2008).

(٣) المصدر نفسه.

الأمنية الإسرائيلية. وطلبت اللجنة إلى وزارة الخارجية الأمريكية التأكيد من أن الحكومة المصرية «لا تخضع لسيطرة منظمة إرهابية أجنبية ولا لفروع منتسبة إليها ولا إلى أنصارها، وأنها تطبق معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، وتقوم بخطوات لكشف وتدمير شبكة التهريب والأنفاق بين مصر وقطاع غزة». كان ذلك طلباً مهيناً يفرض على حكومة مصرية يفترض أنها منتخبة. وعلى سبيل المثال، عندما رضخت السلطات المصرية في أيار/مايو ٢٠١١ لمطالب الشعب المصري بفتح معبر رفح وتخفيف الحصار على غزة، أعيد إغلاق المعبر في غضون ثلاثة أيام فقط لضغوط أمريكية وإسرائيلية. وباتت وضعية معبر رفح الآن لا تختلف كثيراً عن وضعيته في أيام مبارك، إذ لم تطراً عليه سوى تحسينات طفيفة^(٤).

في مسعى إلى تهدئة مخاوف القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، أعطى الإسلاميون، وأغلبهم وسطيون، ضمانات بأنهم لن ينتهجوا سياسات تصادية تجاه إسرائيل، وأنهم سيلتزمون بالمعاهدات الدبلوماسية التي وقعتها النظم السابقة (اتفاقات كامب دايفيد).

لكن بعد أن حصد الإسلاميون أغلبية المقاعد في البرلمانات الجديدة في تونس والمغرب ومصر، عكست إدارة أوباما مسيرة عقدين من معاداة الإسلاميين التقليديين والإعراض عنهم، واعترفت بالواقع السياسي الجديد في المنطقة، مع أن إدارة بوش أجرت من قبل اتصالات محدودة مع الإخوان المسلمين^(٥). لكن ما الذي أدى إلى هذا التغير المفاجئ في الموقف الأمريكي؟ بعد أن أطاحت ثورتان عربيتان باثنين من وكلاء واشنطن المقربين، مبارك، وبن علي، وجدت إدارة أوباما نفسها فجأة تحت رحمة القوى الاجتماعية الجديدة التي ظهرت على المسرح،

ولم يعد أمامها خيار سوى التعامل مع الحقائق السياسية الجديدة في المنطقة. ونشير إلى أن نفوذ الولايات المتحدة ضعف كثيراً بعد ١١ أيلول/سبتمبر إلى أن بلغ أدنى مستوى له في الإخفاق التام في العراق الذي شكل نقطة حضيض لأمریکا في المنطقة. ولا نبالغ إذا قلنا إن حرب ١١ أيلول/سبتمبر التي شنتها الولايات المتحدة شكّلت بداية زوال هيمنتها على المنطقة – وهو موضوع تناولته بالتفصيل في كتابي الجديد **أوباما والشرق الأوسط**^(٦).

يعني أوباما وكبار مستشاريه تماماً التراجع النسبي للنفوذ الأمريكي إزاء قوى جيو –

Esam Al-Amin, «The Tom and Jerry Show: Back to Tahrir Square,» Counterpunch (24 (٤) November 2011), < <http://www.counterpunch.org/2011/11/24/back-to-tahrir-square> > .

(٥) على سبيل المثال: يمكن الاستدلال بالزيارات الأخيرة التي قام بها مسؤولون غربيون (لا سيما من الولايات المتحدة) لمرء الإخوان المسلمين في القاهرة. انظر: هاني عزت، «وفد أميركي يزور مقر الإخوان المسلمين لمناقشة أوضاع مصر»، الأهرام، ١٩ / ١٠ / ٢٠١١، وأحمد داوود، «كارتر يزور مقر الإخوان والحرية والعدالة»، موقع مصرس الإخباري (١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، < <http://www.masress.com> > .

Fawaz A. Gerges, *Obama and the Middle East: The End of America's Moment?* (New York: (٦) Palgrave Macmillan, 2011).

استراتيجية وجيو - اقتصادية صاعدة، وفي مقدمها الصين، وأن الولايات المتحدة أرهقت نفسها تماماً في الشرق الأوسط بما يتجاوز إلى حد بعيد ما تقتضيه مصالحها الرئيسية. وهم يعتقدون أن مستقبل أمريكا يكمن في المحيط الهادئ وليس في الشرق الأوسط. بناء على ذلك، باشرت إدارة أوباما من البداية بتعديل أولوياتها على مستوى الاقتصاد والسياسة الخارجية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بعيداً عن البلدان الخليجية غير المنتجة للنفط.

بإطاحة الثورات العربية حكماً وحلفاء أساسيين موالين للغرب، وجدت إدارة أوباما نفسها مرغمة على استئناف التعامل مع المنطقة رغم مشيئتها. وباتت جعبتها الخارجية مملوءة، وتركيزها الأساسي منصباً على تحسين اقتصاد أمريكي ضعيف، وعلى منع إيران من تطوير سلاح نووي، وعلى تعبيد الطريق لسحب القوات الأمريكية من أفغانستان. إن إيران وإسرائيل هما العدستان اللتان تنظر إدارة أوباما من خلالهما إلى الثورات العربية. هل ستكسب إيران مزية سياسية بسبب الاضطرابات التي تعمّ الوطن العربي، وكيف سيؤثر سقوط مبارك في أمن إسرائيل؟ وبما أنه ليس لدى إدارة الولايات المتحدة الرغبة ولا النية في استثمار رصيد سياسي كبير في الساحة العربية، كونها تحتل مرتبة متدنية في أولويات سياستها الخارجية، اتخذ القرار بالتواصل مع الإسلاميين. لم يكن في يدها حيلة سوى استطلاع آفاق التعامل مع الإسلاميين على الأقل في مصر وتونس. وبناء على ذلك، قرر مساعدو أوباما استطلاع مواقف الأحزاب الإسلامية من قضايا السياسة الخارجية الأمريكية الأساسية: معاهدة كامب دافيد للسلام مع إسرائيل، والأولويات الاقتصادية لهذه الأحزاب، ومحاربة الإرهاب والتطرف.

وفي تحول تاريخي واضح في السياسة الخارجية الأمريكية، قالت هيلاري كلينتون إن الولايات المتحدة ستتعامل مع الأحزاب الإسلامية الصاعدة في تونس ومصر إن تقيّدت بقواعد اللعبة السياسية. منذ ذلك الحين والمسؤولون الأمريكيون يتوافدون لزيارة قادة الإخوان، منهم وليام بيرنز، مساعد وزيرة الخارجية ومسؤولون كبار في صناعة السياسة الأمريكية، إلى جانب مسؤولين أوروبيين. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، زار وفد من الإخوان واشنطن والتقى بمسؤولين في البيت الأبيض، وبخبراء سياسيين، وشخصيات أخرى في مسعى واضح لتبديد المخاوف المتعاضمة من أجندة جماعة الإخوان^(٧).

تكثفت الاتصالات عقب انتخاب مرسي رئيساً، وتوسعت على عدة أصعدة. وقد شملت هذه العملية إجراء اتصالات على أرفع المستويات بين الأحزاب الإسلامية وسياسيين أمريكيين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، لا بينها وبين إدارة أوباما فقط. دُهِش المسؤولون الأمريكيون كثيراً عندما عرفوا أن الإسلاميين مستعدون للتقيد بقواعد اللعبة السياسية، والتوصل إلى تسويات بشأن أغلب القضايا الأساسية المتصلة بالسياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكي.

Ramadan Al Sherbini, «Brotherhood Courts the West: Al Shater Assures America ON Human (٧) Rights and Peace Treaty with Israel.» *Gulf News*, 5/12/2012, < <http://gulfnews.com/news/region/egypt/brotherhood-courts-the-west-1.1004460> > .

ثانياً: السياسة الخارجية والأمن القومي

تبلور إجماع نسبي الآن لدى إدارة أوباما على مبدأ التعامل مع الإخوان المسلمين في مصر، ومع حزب النهضة في تونس. وباتت وجهة النظر السائدة أن هذين الحزبين يمارسان تأثيراً معتدلاً في مجتمعهما، وأنهما مستعدان لانتهاج سياسات خارجية واقعية تراعي المصالح الأمريكية الحيوية، وأنه يمكن الوثوق بهما في المحافظة على الوضع الراهن داخلياً وإقليمياً. أضف إلى ذلك أن الكثيرين باتوا يرون الآن في الأحزاب الإسلامية التقليدية ثقلاً مكافئاً للجماعات السلفية المغالية في توجهها المحافظ.

هناك اعتراف الآن بأنه برغم أهمية الثقافة، بما في ذلك الهوية والدين، بالنسبة إلى النظرة العالمية للإسلاميين، يرجح إلى حد بعيد أن تتسم علاقاتهم الدولية بالواقعية والحذر، وأن تكون مبنية على مصالح الحركات الإسلامية، وعلى ميزان القوى الاستراتيجية أكثر منها على الأيديولوجيا. ففي مسعى إلى تهدئة مخاوف القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، أعطى الإسلاميون، وأغلبهم وسطيون، ضمانات بأنهم لن ينتهجوا سياسات تصادية تجاه إسرائيل، وأنهم سيلتزمون بالمعاهدات الدبلوماسية التي وقعتها النظم السابقة (اتفاقات كامب دايفيد)، بل إن قادة الإخوان المسلمين، خصوصاً، قاموا بحملة دبلوماسية لإقناع صناع السياسة الأمريكيين بأنه ليس في وصول الحركة إلى سدة السلطة ما يخيفهم. وقد لقيت رسالة الحركة آذاناً صاغية لدى كبار المسؤولين الأمريكيين الديمقراطيين والجمهوريين على السواء.

بعد أن رشَّح الإخوان خيرت الشاطر للرئاسة، وأثاروا عاصفة من الاحتجاجات في الداخل، ضاعفت الحركة جهودها في مسعى إلى دعم ترشيحه للرئاسة وتسكين مخاوف الغرب. بناء على ذلك، طمأن الشاطر وفداً زائراً من الحزب الجمهوري إلى التزامه بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والمحافظة على السلام مع إسرائيل. وبقصد إيصال الرسالة إلى المسؤولين الأمريكيين، شدد وفد من الإخوان في أثناء زيارة إلى واشنطن على إعطاء الحركة الأولوية للقضايا التنموية لا للسياسة الخارجية^(٨).

ولئن لم يختلف خطاب الإخوان المتعلق بإسرائيل والسياسة الخارجية الأمريكية كثيراً عن خطاب نظرائهم القوميين واليساريين، فقد بذلوا قصارى جهدهم للتخلي بدرجة كبيرة من «الاعتدال» في التعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي^(٩)، بل إن السلفيين، الذين لا يُعرف

(٨) المصدر نفسه.

(٩) الحقيقة هي أن المصريين على اختلاف مشاربهم يرون أنه يتعين على بلادهم استعادة دورها القيادي على الساحة العربية ومقاومة قمع إسرائيل للفلسطينيين. لذلك، يشكك المصريون في جدوى اتفاقيات كامب دايفيد مع إسرائيل. لكن قلة منهم يطالبون بإلغائها، إذ صرَّح أكثر من ٧٠ بالمئة من المصريين الذين استطلع آراءهم مؤخراً معهد السلام الدولي، الذي يتخذ من نيويورك مقراً له، بأنهم يحبّذون المحافظة على اتفاقية السلام مع إسرائيل. وهذه النتيجة قوّاه استطلاع للرأي أجراه مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الرائد في مصر. انظر: «Public Opinion in Egypt», International Peace Institute, 19 September 2011, <http://www.ipacademy.org/images/pdfs/egyptpoll-september2011.pdf> .

عنهم تحليهم بالمهارات الدبلوماسية، قالوا إنهم لن يقدموا على أعمال منفردة، وإنهم سيعرضون أي قرار بإعادة النظر في معاهدة السلام مع إسرائيل على الناس في استفتاء عام. إن موقف الإسلاميين من معاهدة كامب ديفيد علامة أخرى على إخضاعهم الأيديولوجيا للمصلحة. وهم يزدادون تأثراً بجماهيرهم الناجية، ويتخلون عن بعض مبادئهم الأيديولوجية بالتدريج. وفي نبرة مشابهة لنبرة الإخوان، خاطب راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة التونسية، أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة، وأخبر القوى الغربية أيضاً أنه ليس في وصول الإسلاميين إلى السلطة ما يخيفها^(١٠).

تنبّه الدبلوماسيون والسياسيون الغربيون إلى هذه التغيرات والتنازلات الحاسمة التي قدّمها الإسلاميون، فعلق السيناتور ليندزي غراهام، وهو جمهوري متشدد من ولاية ساوث كارولينا التقى بالشاطر في آذار/مارس ٢٠١٢ إلى جانب مجموعة أغلبها مشرّعون جمهوريون، بالقول: «هذا مدهش للغاية»^(١١). يُعزى التحوّل الدقيق في موقف واشنطن من الإسلاميين إلى مجموعة من الوعود والمواقف التي أدلى بها الإسلاميون، وطمأنت صنّاع السياسة الأمريكيين بعض الشيء إلى سلوك الإسلاميين المستقبلي حين يتسلّمون السلطة.

لكنّ افتراض أن علاقات الإسلاميين بالولايات المتحدة ستكون سلسلة ووديّة مضلل، ذلك أن الإسلاميين على اختلاف توجهاتهم ينظرون بكثير من الريبة إلى الخطط التي يعدّها الغرب للمنطقة، وسينتهجون سياسات خارجية مستقلة جريئة تختلف عن سياسات النظم السابقة، وسيبذلون جهوداً كبيرة لإظهار نمط في السياسة الخارجية يختلف عن نمط الحكام العرب السابقين الموالين للغرب. وستنقضي سنون طوال قبل إزالة الإرث المرير للعداوة بين جماهير الإسلاميين والقوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، وهو إرث ترجع جذوره إلى التسوية السلمية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وإلى الاستعمار.

(١٠) دحض الغنوشي تقارير إسرائيلية تحدثت عن أن الدستور التونسي سيدين الصهيونية. انظر: Lee Smith, «A Tunisian Islamist Looks to the Future,» *Weekly Standard* (1 December 2011), and «Tunisia's Ghannouchi Reassures Israel Amid Security Fears,» *Arabs Today*, 7/12/2011.

انظر أيضاً: «الغنوشي: لن ندين إسرائيل وسنسمح بحرية الاعتقاد»، وكالة تونس برس، ٧ كانون الأول /

< <http://http.www.alfajrnews.net/tnp/ar/news.php> >

ديسمبر ٢٠١١،

(١١) David D. Kirkpatrick, «The New Islamists: Keeper of Islamic Flame Rises as Egypt's New Decisive Voice,» *New York Times*, 12/3/2012, < http://www.nytimes.com/2012/03/12/world/middleeast/muslim-brotherhood-leader-rises-as-egypts-decisive-voice.html?_r=0 > .

هناك خطر حقيقي يكمن في كون تصغير شأن فلسطين في المجتمعات المدنية العربية الناهضة حديثاً، قد يضع الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها الأوروبيين في مواجهة مع الشعوب العربية. ومع إفراز الثورات العربية نظاماً جديداً، سيكون لفلسطين، الأبعد ما تكون عن النسيان، دور أعظم أهمية في السياسات العربية. وباعتبار أن الحركات الإسلامية مدفوعة بجماهيرها، ستضع قضية فلسطين على قمة أولوياتها كون داعمي هذه الحركات يطالبون باعتماد نهج أشد مع إسرائيل. على سبيل المثال، عقب فوز حزب الحرية والعدالة بأكثر من ٤٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب في الانتخابات البرلمانية المصرية، طالب قادته الولايات المتحدة، في أول اجتماع لهم مع ويليام بيرنز، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، باعتماد مقاربة أكثر توازناً في الصراع العربي - الإسرائيلي، وشددوا على عظم شأن فلسطين في العلاقة الأمريكية - المصرية^(١٢). وذكر الرئيس المصري محمد مرسي في أول خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أن القضية الأولى التي يتعين على العالم تسخير كل جهوده لحلها هي القضية الفلسطينية. وطالب بمنح الفلسطينيين العضوية في الأمم المتحدة، سواء مع التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل أو من دونها. وقال «إن ثمار الكرامة والحرية يجب ألا تبقى بعيدة عن الشعب الفلسطيني»، مضيفاً أنه «من المشين أن قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه القضية لم يتم تنفيذها»^(١٣).

لا ينبغي تجاهل إمكانية تصاعد التوتر بين إسرائيل والبلدان العربية، مع أن واشنطن لم تستوعب إلى الآن الأهمية الفائقة لفلسطين في المخيلة العربية. ستكون المحافظة على الوضع الراهن عملية صعبة، ويرجح أن يسمم العلاقات بين الولايات المتحدة والحركات الإسلامية الصاعدة. لكنّ الإسلاميين نجحوا إلى الآن في تخفيف هواجس الولايات المتحدة ومخاوفها، وهو تطور يُظهر مقدار الشوط الذي قطعوه، فضلاً عن الفصام القائم بين خطابهم وسياساتهم الواقعية.

ثالثاً: الرأسماليون الجدد: الاقتصاد السياسي للإسلاميين

شكّل موقف الإسلاميين المحبذ لاقتصاد السوق الحرّة وجمع الثروة، على الضدّ من نظرائهم اليساريين والقوميين، مفاجأة سارّة للمسؤولين الغربيين والأمريكيين. وهناك إجماع

(١٢) حتّى محمد مرسي الولايات المتحدة على «إعادة النظر» في سياساتها في المنطقة، وتحبيز خيارات الشعوب التي عكستها الثورات العربية على النظم المستبدّة، لأنه ثبت أن وقوفها بجانب الحكام «ليس في مصلحتها». انظر: Sarah El Deeb, «US Raises Outreach to Egypt's Muslim Brotherhood», Associated Press (11 January 2012).

انظر أيضاً: رحاب عبد المنعم، «مرسي يلتقي بيرنز وبارتسون... ويطالب بتغيير سياسة أوباما مع شعوب الربيع العربي»، الأهرام، ١٢/١/٢٠١٢، وأسامة عبد السلام، «الدكتور البر يطالب أمريكا بالتخلي عن التمييز ضدّ المسلمين»، الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، < <http://www.ikhwanonline.com> >.

(١٣) «In UN Speech, Mohammed Morsi Assumes Major Role in Middle East», *Boston Globe*, 27/ (١٣) 9/2012.

في العواصم الغربية على أن التيار الإسلامي إنما هو حركة برجوازية تشمل في الأغلب مهنيين من الطبقة الوسطى، ورجال الأعمال، وأصحاب المتاجر، وصغار التجار والباعة. وإذا كان هناك شعار يصف موقف الإسلاميين من الاقتصاد على الوجه الأمثل فهو «الإسلام نافع للأعمال التجارية». فالعديد من الإسلاميين العرب معجبون بالنموذج التركي ويرغبون في التأسّي به، على قلة معرفتهم بتعقيد اقتصاد تركيا وافتقارها إلى نموذج اقتصادي استراتيجي. الأمر الذي أدهشهم هو دينامية الاقتصاد التركي، وبخاصة دينامية البرجوازية الإقليمية المتمسكة بشعائرها الدينية، التي حوّلت بلدات في إقليم الأناضول، مثل قيصريّة وقونيا وغازي عنتاب، إلى مراكز صناعية تدفع عجلة الاقتصاد التركي.

وعلى سبيل المثال، طمأن الإخوان المسلمون القوى الغربية إلى التزامهم بالنظام الرأسمالي

القائم على السوق الحرّة. وقد أسكت رجل الأعمال الغني خيرت الشاطر، مصمم السياسة الاقتصادية للإخوان، الأصوات التي تعالت داخل منظمته مطالبةً باتباع مقاربة اشتراكية أكثر التزاماً بمبدأ المساواة. ومع أنه لا يمتلك مقعداً منتخباً، التقى في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بفريق من صندوق النقد الدولي جاء لمفاوضة الحكومة المصرية على منحها قرضاً بقيمة ٣,٢ مليار دولار. أعرب صندوق النقد الدولي عن رغبته في حصول الاتفاق على دعم سياسي واسع. وبعد أن أكد الإخوان ترشيح الشاطر إلى منصب رئيس الجمهورية (وإن استبعدته اللجنة العليا المشرفة على انتخابات رئاسة الجمهورية لاحقاً من المنافسة)، كثّفت الحركة اتصالاتها بالقوى الغربية، والتقى الشاطر وطمأن دبلوماسيين وخبراء اقتصاديين زاروا القاهرة^(١٤).

يشعر المسؤولون الغربيون بارتياح الآن، لأنه ليس في تصريحات الإسلاميين وأفكارهم الحالية ما يشير إلى أنهم أصحاب نزعة اشتراكية، مع أن أغلبهم يقبل من دون نقاش بالنموذج الكينزي الذي يقوم على تدخل الدولة الفاعل في الاقتصاد.

وذكر الشاطر في مقابلة مع محطة «الجزيرة» أن إدارته ستضع التنمية الاقتصادية على قمة أولوياتها، وستبنيها على الإصلاحات الهيكلية والنمو^(١٥). وذكر محمد حبيب، النائب الأول السابق للمرشد العام للإخوان المسلمين «ضغط [الإخوان] على كل من لديه أفكار مختلفة بشأن الاقتصاد»^(١٦).

مع أن الإسلاميين الواسطيين يحبّزون اقتصاداً قائماً على السوق الحرّة، كما كانوا دائماً،

(١٤) Ramadan Al Sherbini, «Brotherhood Courts the West», Gulf News, 5/4/2012.

(١٥) أنس زكي، «الشاطر: مخطط لإفشالنا سبب تنافسنا الرئاسي»، الجزيرة نت، ١٢ نيسان/أبريل

< <http://www.aljazeera.net/news/pages/1247f671-3d30-424b-95ce-f5f1beb7a4d7> > . ٢٠١٢

(١٦) Kirkpatrick, «The New Islamists: Keeper of Islamic Flame Rises as Egypt's New Decisive Voice».

يرجّح أن يسعوا إلى إضفاء شرعية دينية على سياساتهم الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، دعت الأحزاب الإسلامية بالفهم الملأن إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، وشددت على سجلها الطويل في العمل الاجتماعي خدمة للفقراء. واختار أغلبها أسماء مثل «العدالة والتنمية»، و«الحرية والعدالة»، وهو اختيار يُظهر اهتماماتها إن لم يكن أولوياتها. وفي هذا السياق، سيصار إلى طرح بعض الإجراءات والأفكار الاقتصادية المتوافقة مع الإسلام لتكميل رأسمالية السوق الحرة^(١٧). كما أن الإخوان المسلمين، إلى جانب السلفيين الأقل ولعاً بالسوق الحرة من الإخوان، دعوا أصلاً إلى وضع مؤشر للشركات التي تمثل للشريعة الإسلامية كجزء من خطوة واسعة نحو اقتصاد «إسلامي». لكن هذه الفكرة المصممة لاستمالة قاعدتهم الناجبة وجذب الاستثمارات من منطقة الخليج العربي، حيث يوجد نظام اقتصادي موافق للشريعة، لا تغيّر أسس إثثار الإسلاميين لرأسمالية السوق الحرة^(١٨).

وبالمثل، يقول رضا شكوندالي، أحد مصممي البرنامج الاقتصادي لحزب النهضة: «سيكون النظام المصرفي متنوعاً، وبالتالي، ستتألف السوق المالية التونسية من مصارف تقليدية وإسلامية... لذلك، ستكون هناك منافسة أشد بين المصارف»^(١٩). وفي المغرب أيضاً، وإحساساً من عبد الإله بنكيران بأهمية معالجة القضايا الاقتصادية بعد تعيينه رئيساً للوزراء، قال: «سنفعل كل شيء للتشجيع على الاستثمار الأجنبي والمحلي لإيجاد مناخ ازدهار»^(٢٠).

يشعر المسؤولون الغربيون بارتياح الآن، لأنه ليس في تصريحات الإسلاميين وأفكارهم الحالية ما يشير إلى أنهم أصحاب نزعة اشتراكية، مع أن أغلبهم يقبل من دون نقاش بالنموذج الكينزي الذي يقوم على تدخل الدولة الفاعل في الاقتصاد، أي أن المقاربة المهيمنة للإسلاميين في الاقتصاد هي رأسمالية السوق الحرة، مع بعض التعديلات الطفيفة. فلدى الإخوان في مصر، وحزب النهضة في تونس، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، مصالح كثيرة تدفعهم إلى

(١٧) للاطلاع على وصف مفصل للخطة الاقتصادية التي وضعها الإخوان ونوع المشاريع التي ينوون إطلاقها، انظر: هاني الوزيري، «المصري اليوم» تنشر تفاصيل مشروع «النهضة الإخواني»: هيكلية الاقتصاد بـ «مرجعية إسلامية»... و ١٠٠ مشروع قومي، «المصري اليوم»، ٢٦ / ٤ / ٢٠١٢. انظر أيضاً الجهود الحثيثة التي تبذلها حركة النهضة لتمير مسودة مشروع موازنة: خميس بن بريك، «تونس تعدّ مشروع موازنة تكميلية»، الجزيرة نت، ٢٠ آذار / مارس ٢٠١٢، < <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/22a40ab2-435d-4c47-8169-fb8e093ecc81> > .

انظر أيضاً خطة الإصلاحات الاقتصادية في المغرب: «بنكيران يؤكد عزم حكومته على الدفع بإصلاحات تخفض الربح الاقتصادي»، مغريس، ١٥ آذار / مارس ٢٠١٢، < <http://www.maghress.com> > .

(١٨) Heba Saleh, «Egyptian Officials Look to Set Up Islamist Index», *Financial Times*, 1/2/2012.

(١٩) المصدر نفسه. إن السلفيين هم الأكثر ميلاً، من بين سائر الإسلاميين، إلى فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد وهم يطالبون بقوة بإقرار إجراءات لتوزيع الثروة لاستئصال الفقر المتفشى في المجتمع، ولا سيما في أوساط قاعدتهم الحضرية والريفية الفقيرة.

(٢٠) نقلاً عن: «Morocco Embraces Democracy as King Mohammed VI Appoints New Cabinet», Morocco News Agency (3 January 2012), < <http://morocconewsagency.com/democracy-embraces-morocco-king-mohammed-appoints-new-cabinet-1-3-12.html> > .

التعامل مع المؤسسات المالية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهم ليسوا مترفين ولا ملتزمين أيديولوجياً بالانعزال عن العالم، كون دولهم لا تتمتع بإيرادات ضخمة، ولا بمواد أولية، ولا سيما النفط. وهذا يروق لأسماع صنّاع السياسة الأمريكيين.

رابعاً: الثقافة والقيم

ربما يتبيّن أن الأمن القومي والاقتصاد السياسي، والثقافة والقيم نقاط عالقة بين الإسلاميين والقوى الغربية، على العكس من السياسة الخارجية، مع أنها ليست محورية أو عائقاً يعكّر علاقاتهما الوليدة. ولئن قدّم الإسلاميون تنازلات كثيرة على صعيد السياسة

الخارجية والأمن القومي (هناك المزيد مما سأذكره بشأن استعداد الإسلاميين للمشاركة في محاربة الإرهاب)، فهم أقل استعداداً لمسايرة الولايات المتحدة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، وفي فرض القيم الأخلاقية ومراقبة الحياة العامة. وقد أشار قادة إسلاميون إلى أن احترام الولايات المتحدة للقيم الإسلامية واستقلاليتهم في القضايا الاجتماعية والثقافية الداخلية هو ثمن التعاون في القضايا المتصلة بإسرائيل، والإرهاب والاقتصاد السياسي [ولنتوسع بذكر بعض الأمثلة: الدستور، وحقوق

ولئن قدّم الإسلاميون تنازلات كثيرة على صعيد السياسة الخارجية والأمن القومي، فهم أقل استعداداً لمسايرة الولايات المتحدة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، وفي فرض القيم الأخلاقية ومراقبة الحياة العامة.

المرأة]. يبقى أن نعرف مدى إمكانية تجاوز هذه القضايا، أو إثبات وجود نقطة توتر أساسية في العلاقات بين الولايات المتحدة والإسلاميين [كقول شيء بشأن شريط الفيديو المسرّب للغنوشي].

ومع ذلك، يبذل الإسلاميون جهداً منسقاً للتجاوز مع القوى الغربية وصياغة علاقة جديدة مبنية على منطق ممارسة الحكم والمصالح المشتركة. ففي سورية وليبيا، رَحّب الإسلاميون، بما في ذلك حركة الإخوان المسلمين في سورية والحركة الإسلامية الليبية، بالتدخل العسكري الغربي هناك، ما يشير إلى تغيّر جذري في مواقفهم. ومع اشتداد الأزمة السورية، ذكر مسؤولون في حركة الإخوان المسلمين السورية أنهم تحدثوا إلى مسؤولين في إدارة أوباما، لكنهم أشاروا إلى بقاء التحفظ الأمريكي حيال من سيخرج منتصراً في سورية، وبخاصة الجماعات المنتسبة إلى القاعدة، وأعربوا عن خيبة أملهم الشديدة في السياسة الخارجية الأمريكية^(٢١).

لم يكن التحول الذي طرأ على علاقة الولايات المتحدة بالإسلاميين وارداً قبل اندلاع

الثورات الشعبية العربية. فقد نأى كل طرف بنفسه عن الآخر، وأعرب عن تردده في الدخول في حوار شامل معه. ومع انهيار الحكام الموالين للغرب في تونس ومصر، بدأت واشنطن بإلقاء نظرة أخرى على الإسلاميين الذين أظهروا بدورهم استعدادهم لمراعاة مصالحها الحيوية في المنطقة. وعلا صوت الواقعية على صوت الأيديولوجيا. وهذا يبيّن أن تطورات مهمة، مثل الانتفاضات والثورات، تخدم كعوامل تحفيزية، تغيّر المواقف الراسخة. وسيخبرنا المستقبل إن كان التغيّر الأخير في مواقف الإسلاميين سيترجم إلى تقارب مع القوى الغربية.

خاتمة

أ - لا تزال العلاقة الوليدة بين الولايات المتحدة والإسلاميين في حالة تقلّب فيما تتبلور أمام أعيننا. ويصعب في هذه المرحلة المبكرة إصدار حكم قاطع، مع أن نُدّر تطورها واضحة.

ب - العلاقة هشّة ومحفوفة بالمخاطر في كلا الجانبين. وعندما سُئل الرئيس أوباما بعد أحداث الشغب في القاهرة وبنغازي إن كان يعتبر مصر دولة حليفة في عهد الرئيس محمد مرسي، أجاب بأنه لا يعتبر مصر دولة صديقة ولا معادية، وهي إجابة تشفّ عن الكثير بشأن كيفية نظر الحكومة الأمريكية إلى القوى الإسلامية الصاعدة واستمرار شكوكها فيها وانعدام ثقتها بها.

ج - بصرف النظر عما يحصل في واشنطن، حدّ الإسلاميون من الخيارات المتاحة لهم، وقدموا تنازلات مهمة على صعيد السياسة الخارجية والأمن القومي، أي أنهم ملتزمون بالقواعد التي تملّيها واشنطن.

د - مع أنه لا يزال من السابق لأوانه إصدار حكم نهائي على الإسلاميين، فهم يفتقرون إلى نظرة استراتيجية، وإلى الخبرة في الشؤون الخارجية. وهم لم يشرعوا في نقاش وطني داخلي حول السياسة الخارجية والأمن القومي، ولم يشكّلوا ائتلافاً عريض القاعدة لصياغة عقيدة أو عقائد جديدة في السياسة الخارجية للنظام الذي أعقب النظام القديم، ويوجد الكثير من الخصال ونقاط الضعف المشتركة بين أساليبهم وأساليب النظام القديم... □